



سمو ولي العهد لدى وصوله أمس الأول استراليا لتترأس وفد المملكة في قمة الـ G20.

قمة المصير المشترك بمواجهة الممارسات الخاطئة

يكتبها:
رئيس التحرير

عين الحقيقة

الملك عبدالله دعا إلى إصلاح
الأنظمة المالية العالمية لتفادي
تعرض الاقتصاد العالمي للآزمات

المملكة حققت ونزادوليا سياساتها
المعتدلة المتوازنة وتوثيقها بين مصالحها
الحيوية ومصالح كافة دول العالم ومجتمعاته

المملكة تعيش أفضل حالة ازدهار
وسياساتها النفضية والمالية
والنقدية اتسمت بالاستقرار والثبات

قدرة النظام المالي في المملكة على
الصمود تعززت على مدى السنوات الماضية
نتيجة الإجراءات الصارمة التي اعتمدها

المملكة اجتازت الأزمة المالية
العالمية وساعدت دول العالم على
اتخاذ خطوات مماثلة للحد من آثارها

● تشارك المملكة في قمة الدول العشرين المنعقدة في مدينة «برلين» الألمانية اليوم وغداً. بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع نيابة عن خادم الحرمين الشريفين.

● وقيل أن أدخل في التفاصيل الخاصة بأهمية هذه المجموعة ودور المملكة فيها منذ تأسست عام (1999م) وحتى اليوم. فإنه لا بد أن أشير إلى الأمور التالية بداية:

عوامل مؤثرة في قرارات القمة

- أولاً: إن هذه القمة تنعقد وسط متغيرين هامين هما: الأوضاع والمستجدات التي تعيشها أسواق النفط هذه الأيام. وما قد يترتب عليها من انعكاسات على هيكل الاقتصاد العالمي، وكذلك تطورات الوضع الإنساني في المنطقة وما يربته من أعباء جديدة على دولها ولاسيما الدول المنخرطة في التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب والتطرف والغنف بكل ما يؤدي إليه من تحمل الجميع تكلفة عالية قد تمتد لفترة غير معروفة وغير محددة.
- ثانياً: إن المملكة تعيش هذا الوقت بالذات أفضل حالة ازدهار تنموية. وجه بها وتابع

مساهمات المملكة في منتهمة العشرين، أكتسبها مكانة عالمية هامة وجعلتها جزءاً من صنع القرارات المحورية

تنفيذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من خلال مشاريع ضخمة وغير مسبوقة. بعضها تم تنفيذها وبعضها الآخر يجري العمل فيه والبعض الثالث يتم التعاقد عليه، وشملت تلك المشاريع قطاعات النقل والإسكان والصحة والتعليم بمستوياته المختلفة وكذلك المؤسسات المالية ومؤسسات الدولة الأخرى. وهي المشاريع التي أخذت آثارها تنعكس بصورة ملحوظة على حياة المواطن وصورة الوطن في الداخل والخارج وتجذب إليه رساميل خارجية ضخمة لتنفيذها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

● ثالثاً: إن سياسات المملكة سواء النفضية منها، أو المالية والنقدية والتجارية أو المتصلة منها بالمساعدات وبرامج القروض والدعم لختلف دول وشعوب العالم ولا سيما الفقيرة منها. هي سياسات مستقرة ولا اظن أنه سيطرأ عليها تغيير كبير إلا بالقدر الذي تفرضه حالة الاقتصاد العالمي في الفترة القادمة شأنها في ذلك شأن سائر دول العالم ومجتمعاته.

صوتنا في القمة قوي

- من كل ذلك نستنتج أن المملكة وسياسات المملكة وتوجهاتها ستكون محل اهتمام كبير من قبل بقية دول المنظومة التي تقود الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن.. وتحاول - من خلال هذه القمة - مجتمعة أن توفر حلولاً مبتكرة للمشكلات في ضوء التحليلات والمؤشرات الظاهرة أمام الخبراء ومراكز اتخاذ القرار في دول المجموعة.
- وبكل تأكيد.. فإن كل كلمة ستقولها المملكة أو مقترح تبيديه.. سيكون محل نقاش مستفيض تنعقد له وفي ضوءه مؤتمرات وورش عمل.. وفرق متخصصة لدراسته وتحليله.. والخروج منه في نهاية الاجتماع بقرارات على مستوى المسؤولية الدولية.
- نقول هذا الكلام ليس من باب الادعاء أو الافتراض وإنما نقوله من خلال الوزن الدولي الذي حققته المملكة بسياساتها المعتدلة.. والمتوازنة.. واقتدارها على التوفيق بين مصالحها الحيوية ومصالح كافة دول العالم ومجتمعاته.
- فنحن كبلد عرف بأنه ينتهج سياسات بترولية غير عشوائية وبحسب حسابا لكل الأمور بعناية شديدة.. يدرك أن أي ضرر يلحق بعضو في منظومة الدول العشرين أو يتجاوزها إلى غيرها يمكن أن يلحق الضرر بالكل ولا يخدم أي طرف بأي حال من الأحوال.. وإذا بدأ أن هناك من يقول كلاما غير هذا.. فإنه يصدر في ذلك عن جهل أو

غرض.. وكلاهما مرربود عليه. وبالذات عندما يكون ذلك القول نتيجة للخلط بين ما هو اقتصادي بحت وبين ما هو سياسي.. او ذو طابع ايدولوجي.

●● ولكني نؤكد ذلك للجميع- فإنه لا بد أن نعود إلى السياسات الواضحة التي أرساها الملك عبدالله من خلال خطاباته في القمم الأولى في واشنطن بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م، والثانية في لندن بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م، والثالثة في مدينة تورينمو الكندية بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠م وكذلك في القمة الرابعة التي حضرها سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ممثلاً لخادم الحرمين الشريفين وعقدت في مدينة سينول الكورية في شهر نوفمبر عام ٢٠١٠م.

الملك يرسم خارطة طريق للإصلاح

●● ففي القمة الأولى الهامة التي وضعت اسس وقواعد العمل وتوجهاته لمدة الدول العشرين التي انعقدت في ظل ظروف صعبة كان يمر بها الاقتصاد العالمي قاد إلى ركود مخيف. قال الملك بوضوح «إن الخلل في رقابة القطاعات المالية هو الذي اسهم في سرعة انتشار الأزمة المالية»، ولم يكتف . حفظه الله . بتشخيص المشكلة بل طالب بتعزيز الدور الرقابي للصندوق الدولي، ودعا إلى المزيد من التنسيق والتعاون الوثيق بين دول العالم لتحمل أعباء المرحلة والخروج بحلول عملية وقابلة للتطبيق وإنقاذ الاقتصاد العالمي من الانهيار.

●● ولم يكتف الملك بهذا.. بل اطلع الدول المشاركة في القمة على سلسلة من الخطوات والإجراءات العملية التي تتجه المملكة إلى اتخاذها ومنها: تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليار دولار تنفق لدعم الاقتصاد السعودي على مدى الخمس سنوات القادمة. وقد حدث ذلك بالفعل وشهدنا كيف إن كل مدينة وقريبة في بلادنا قد تحولت إلى ورشة عمل ضخمة لمشاريع رصدت لها البلايين فاعطت وسوف تعطي أكلها عند الانتهاء منها بإيدته تعالى.

ليس هذا فحسب إن الملك أضاف قائلاً: «إن المملكة

مشاركة المملكة تعزز سياستها القاننة على خدمة الاقتصاد العالمي والابتعاد عن التخبط والركود

مستمرة في القيام بدورها الإيجابي في العمل على استقرار السوق البترولية، داعياً - في نفس الوقت - إلى تعاون الدول المستهلكة بالتعاون مع الدول المنتجة وعدم استهداف البترول بسياسات تؤثر سلباً عليه، وكأنه يقراً بذلك المستقبل منذ وقت مبكر ويرى ما قد يحدث لهذه السلعة في ظل توجه الآخرين إلى البحث في البدائل بكل ما ستؤدي إليه من أضرار بيئية أو سعرية أو اقتصادية لا يعرف مداها إلا الله.

●● والمملكة في إطار سياساتها النفطية المستقرة هذه، تحملت كما قال خادم الحرمين الشريفين كثيراً من التضحيات ومن ذلك إنتاج طاقة إضافية بلغت مليوني برميل يوميا حرصا منها على نمو الاقتصاد العالمي بصورة تحفظ مصالح جميع الأطراف.

أعلى نسبة مساعدات عالمية

وعلاوة على هذا فإن الملك عبدالله طمان الجميع في خطابه آنذاك إلى المشاركين في القمة ومتابعيها في كل أنحاء العالم بأن المملكة ماضية في سياساتها الرامية إلى استمرار مساعداتها للدول النامية في إطار معالجة الأزمة وتداعياتها على هذه الدول بصورة أكثر تحديداً.. وهي مساعدات بلغت ما نسبته (٢ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة عالية تفوق ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية التي لا

الدول المستهلكة بالتعاون مع الدول المنتجة لضمان استقرار الأسواق وأمن الطلب والإمدادات لضمان تدفق الاستثمارات المطلوبة في الطاقة الإنتاجية وحصول الدول الفقيرة على الطاقة من خلال تبني سياسات وبرامج عملية لتنفيذ مبادرة الطاقة من أجل الفقراء.

●● شيء آخر مهم تطرق إليه الملك عبدالله يومها، هو دعوته إلى العمل على استمرار انتعاش التجارة العالمية بهدف تسريع معدل النمو العالمي وذلك بالحد من القيود الحمائية ومساندة التمويل المرتبط بالأنشطة التجارية. وتأكيد على الدول المتقدمة بضرورة معالجة دعمها للمنتجات التي تمنحك فيها الدول الفقيرة ميزة نسبية.

تتمية في الدافل وإصلاحات مطلوبة للخارج

●● ومن الواضح أن الملك عبدالله كان مهموماً بالأوضاع الاقتصادية العالمية في تلك الفترة وفي نفس الوقت بدا حريصاً على الحد من أثارها شديدة الخطورة على بلادنا ومواطنينا. واتخاذ قرارات تاريخية غلبت جانب الإنفاق على الانكماش والتراجع وأثبتت المملكة بذلك أنها لم تجتز الأزمة فحسب وإنما ساعدت دول العالم الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة إلى حد ما.

●● ولم تتعد قمة سيئول عام ٢٠١٠ م هذا المسار بل اعتبرت امتداداً هاماً للسياسات وسلسلة الإجراءات التي اعتمدها القمم السابقة. بعد مداولات غاية في الأهمية والدقة. ومن أبرز قراراتها توزيع حصص

لخص في مقدمة دول العشرين التي حملت على عاقلها مسؤولية استقرار الاقتصاد الدولي

المساعدات من الصندوق الدولي في ضوء زيادة الفروض المقدمة للدول النامية والناشئة. ووضعت الية لمراقبة القطاعات المالية في العالم لمعالجة الخطل في القطاع المالي.

●● هذه المساهمة الفعالة في هذه المنظومة التي تقود دولها العشرين مسيرة الاقتصاد العالمي. تمثل بالنسبة لنا مصدر قوة حقيقية. وتكسبنا مكانة عالمية مرموقة. وتجعلنا جزءاً من صنع القرارات الحورية لتوجيه دفة الاقتصاد في هذا العالم. وهذا يحدث بالنسبة لنا ليس من فراغ وإنما من موقعنا في خارطة الدول الأكبر إنتاجاً للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والأكثر نصيباً في احتياجات السلع. إذ تبلغ نسبتها بالنسبة لنا (١٢,٨ ٪) من المخزون العالمي.

الأمير سلمان: كيف نحافظ على استقرار العالم

●● وبالرغم من أهمية هذا الكارت الذي نمسك به في أيدينا إلا أن المملكة كانت باستمرار أكبر معين للاقتصاد العالمي على النهوض ولم تستخدمه في يوم من الأيام ضد مصالح العالم. والاقتصاد فقط على تلجئة مصالحها فقط وإنما كانت حريصة أشد الحرص على المحافظة على مصالح دول العالم وشعوبه سواء بسواء جنباً إلى جنب المحافظة على

قوة النظام المالي في المملكة على الصعود تعززت على مدى السنوات الماضية نتيجة الإجراءات الصارمة التي اعتمدها

المملكة اجتازت الأزمة المالية العالمية وساعدت دول العالم على اتخاذ خطوات مماثلة للحد من أثارها

يتجاوز حجم مساعداتها للدول النامية (١ ٪) لإيمان المملكة بحق المجتمعات الفقيرة في الحياة الكريمة أبصاً.

●● أما قمة لندن التي شارك فيها الملك، فقد ركزت على بعض المقترحات الهامة لإنعاش الاقتصاد العالمي وتنشيط عمليات الإفراض ودعم الاستثمارات وإصلاح الفجوات الموجودة في المؤسسات الدولية، كما ناقشت مقترحاً بإنشاء نظام دولي للإنذار المبكر.

●● وكان لنا في هذه القمة حضور قوي ومساهمة بناءة في بلورة العديد من الإجراءات الفعالة للحد من حالة الركود الاقتصادي الذي اجتاحت العالم وجنبت أثاره المعلقة لنمو العالم.

قوة الاقتصاد السعودي لماذا؟!

●● وجاءت قمة تورنتو الثالثة بحضور الملك عبدالله ومساهمته الفعالة بمثابة نقطة ارتكاز في إعادة الانتعاش إلى الاقتصاد الدولي. يومها تطرق الملك إلى الأنظمة المالية المطبقه في العالم آنذاك ودعا إلى إصلاحها لتفادي تعرض الاقتصاد العالمي لآزمات مماثلة في المستقبل، ومنها تطبيق أنظمة إشرافية ورقابية قوية تعد بديلاً أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية. موضحاً أن قدرة النظام المالي في المملكة على الصمود تعززت على مدى السنوات الماضية نتيجة للإجراءات الصارمة والرقابية الاستباقية التي اعتمدها. إضافة إلى احتفاظ النظام المصرفي لدينا بمستويات ربحية جيدة في أثناء الأزمة وبعدها. ومن السياسات المالية والاقتصادية التي طبقتها في تلك الفترة الاستمرار في برنامجنا الاستثماري في القطاع الحكومي والنفطي وذلك بإتفاق ٤٠٠ مليار دولار على مدى ٥ سنوات.

●● شيء آخر نوه إليه الملك في تلك القمة المفصلة الهامة، وهو تقلب أسعار النفط في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، والتي أضرت بالمنتجين والمستهلكين على حد سواء. حيث دعا الدول المستهلكة إلى تنظييم أسواقها المالية وكذلك أسواق السلع الأولية بصورة أقوى

ليس من حق أي طرف أن يبتع سياسات تتعارض ومصالح المجموعة الدولية

وأكثر فعالية. كما ذكر بقرار المملكة لرفع طاقتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً، وطالب

مصالحنا أيضا.

● وعندما يشارك سمو ولي العهد الأمير سلمان في قمة برزين الأسترالية اليوم وغدا.. فإنه يؤكد للمعالم من جديد أن المملكة العربية السعودية دولة إصلاح.. وتنمية.. وبناء.. وبالتالي فإنها تشارك في هذه القمة لتعزيز وتكريس سياساتها الممتدة والغائمة على خدمة الاقتصاد العالمي والحفاظ على الحد المطلوب

السياسات السعودية تهتم بالحفاظ على مصالح دول العالم وشعبه مع المحافظة على مصالحها أيضا

من استقرار السلعة في العالم والابتعاد به عن الركود.. أو التخبط.. أو الاجتهادات..

● وإذا وجدت أطراف أخرى سواء داخل منظمة أوبك أو خارجها تتصرف بشكل لا يخدم هذه المبادئ ولا يلتزم بها.. فإن قمة العشرين من جهة.. ودول العالم قاطبة لن تسمح لها بأن تعمل على هدم ما بنته هذه المنظومة الكبيرة على مدى ١٦ سنة وتحديدا منذ بداية تأسيس منظمة أوبك عام ١٩٩٩م وحتى اليوم.

● نقول هذا الكلام في هذا الوقت بالذات لأن سلعة النفط ترتبط.. بصورة مباشرة.. بمصير دول وشعوب العالم.. وليس من حق أي طرف أن يتبع سياسات تعارض مع مصالح المجموعة الدولية «أولا» ومع قرارات وسياسات الدول العشرين التي حملت على عاتقها مسؤولية استقرار الأسواق العالمية ونحن في مقدمتها.

● وسوف يؤكد سمو الأمير سلمان في كلمة خادم الحرمين الشريفين إلى هذه القمة على نفس السياسات الثابتة للمملكة.. وعلى أهمية استمرار التعاون بين الدول العشرين.. وكذلك على ابتكار طرق وأساليب خلاقة لتغادي أي هزات جديدة قد تلحق بأسواق السلعة حسب المؤشرات الفاضحة أمامنا في الوقت الراهن..

● ونحن متأكدون بأن هذه القمة التي تتعقد اليوم وفي مثل هذه الظروف حريصة على أن تخرج بحلول ومعالجات عملية لتطويق أي أزمة.. والإبقاء على وثيرة التنمية المتصاعدة في دولنا ومجتمعاتنا..

● وعمارة المملكة العربية السعودية.. فإن القمة موعودة بأن تلقى على حزمة مقترحات بناءة تقود هذا العالم إلى المزيد من الاستقرار.. تماما كما تعودت المملكة أن تكون حاضرة في كل اجتماع.. وصاحبة مبادرات أخذ العالم بها وما زال يتعاون معنا في تحقيق السلامة للأسواق.

● وما نستطيع أن نؤكد الآن هو:

● أن مسحة التشاؤم التي تخيم على سماء هذا العالم حول مستقبل الاقتصاد العالمي.. بفعل تراجع أسعار النفط في الأونة الأخيرة.. لا وجود لها عندنا.. إذا تعاونت وتصاممت الدول المنتجة والمستهلكة.. وتوافقت على سياسات مشتركة.. وبنيت خطتها المستقبلية على أسس تكاملية..

● إذا حدث هذا.. فإن الانتعاش وليس الركود سيكون هو السائد في العالم وبالتالي فإن اقتصادات الدول ستمضي في خطتها وبرامجها الطموحة..

● ولحسن الحظ أن الكثير من دول مجموعة العشرين توافقنا وتتفق معنا في هذا التفكير.. وإنه إذا كان هناك من له رأي أو سياسة أخرى فإن عليه أن يتحمل وحده نتائج تلك السياسات أو الممارسات الخاطئة.. وسوف يجد نفسه وحيدا في هذا العالم.